إحالة عدد كبير من المتلاعبين والمتاجرين بالمواد المدعومة أمام قضاة التحقيق المالي والاقتصادي

وزير العدل لـ«الوطن»: لا رقيب على القاضي إلاّ ضميره والقانون

لا يمكن لمرتكب المخالفة التموينية التهرب في حال كان الضبط دون أي خلل

| محمد منار حميجو

أكد وزير العدل أحمد السيد ضرورة التشدد بالمواضيع المتعلقة بالتلاعب بالمشتقات النفطية والمواد المدعومة.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أوضح السيد أن اللجنة المشكلة بين وزارتي العدل والتجارة الداخلية وحماية المستهلك خرجت بالعديد من التوصيات للمقترحات حول موضوع التلاعب بقوت المواطنين، مبيناً أن ما يخص وزارة العدل تم التأكيد على ضرورة أن يتم تنظيم الضبط التمويني وفق الأصول القانونية وألا يكون في هذا الضبط أي خلل أو إجراء شكلي يتيح لمرتكب أي مخالفة التهرب.

وأضاف: بالفعل الضبوط التموينية التي تم تنظيمها مؤخراً غاية في الدقة ولا يوجد أي خطأ شكلي من شأنه الطعن به أمام المحاكم، لافتاً إلى أنه صدرت عدة أحكام بحق المتلاعبين بقوت المواطنين والمتاجرين بالمواد المدعومة.

السيد لفت إلى أنه تمت إحالة عدد كبير من المتلاعبين والمتاجرين بالمواد المدعومة أمام قضاة التحقيق المالي والاقتصادي في المحافظات الذين بدورهم سوف يحيلون هذه الملفات إلى قاضي الإحالة ومن ثم إلى الجنايات الاقتصادية والمالية وبالتالي قريباً سوف تصدر أحكام بحق من يثبت أنه كان يتاجر بهذه المواد المدعومة.

وبيّن السيد أن الهدف من العقوبة أن تحقق الردع الخاص والعام وهذا المرجو من العقوبات المفروضة بموجب القانون وليس من أجل تحقيق الردع الخاص فقط لمرتكب هذه الجريمة.

السيد لفت إلى أن العقوبات الواردة في قانون العقوبات الاقتصادية المتعلقة بالمتاجرة بالمواد المدعومة والمشتقات النفطية مشددة.

وفيما يتعلق بموضوع سرعة البت بالدعاوى أكد السيد أن مجلس القضاء الأعلى يتابع بشكل حثيث ومستمر عدم إطالة أمد التقاضي على ألا يخل ذلك بالإجراءات القانونية السليمة، مؤكداً أنه من خلال جداول الفصل في كل المحاكم في المحافظات تبين أن نسبة الفصل ارتفعت عما سبق وبالتالي هذا يعكس قصر أمد التقاضي.

وأوضح السيد أن عملية التقاضي لا تخضع فقط للقاضي وحده في الدعاوى التي فيها خصوم وبالتالي فإن طرفي الدعوى إما أن يساعدوا المحكمة في سرعة البت بالدعاوى بأسرع وقت ممكن أو أن يقوم أحد الأطراف بمحاولة المماطلة في هذه الدعوى مستغلاً بعض الإجراءات التي يبيحها القانون مثل الاستهمال والخضوع للخبرة فهناك عدة وسائل يقوم بها بعض المحامين لإطالة أمد التقاضي وخصوصاً عندما يعلمون أنهم غير محقين في هذه الدعوى.

وفيما يتعلق بالتعميم الخاص بالبت بالدعاوى التي يبدأ أساسها من ١ إلى ٢٠٠ دعوى في كل المحاكم أكد السيد أنه تم إصدار تعميم للمحامين العامين بإحصاء عدد الدعاوى التي تم البت بها وخصوصاً أنه مضى ثلاثة أشهر على إصدار التعميم الأول، مؤكداً أنه سوف يتم إحالة هذه الإحصائيات إلى إدارة التفتيش لتقوم بدورها في التدقيق لمعرفة ما تم إنجازه والذي لم يتم إنجازه.

وتوقع السيد أن معظم المحاكم حسمت لـ٢٠٠ دعوى، مشيراً إلى أن هناك سرعة في فصل الدعاوى المنظورة أمام محكمة النقض وأن اللجنة التي تم تشكيلها من مجلس القضاء الأعلى في هذا الخصوص هي ليست رقيبة على القاضي لأن القاضي لا رقيب عليه إلا ضميره والقانون.

ارتفاع في عدد فصل الدعاوى

نقص في عدد المهندسين الزراعيين

عزيز: اتفاقيات مع منظمات لتأمين الأسمدة بأسعار مقبولة

| الوطن - خالد خالد

بيّنت نقيب المهندسين الزراعيين في سورية راما عزيز وجود نقص كبير بعدد الكوادر على المستوى الوطني وخاصة المهندسين الزراعيين.

وأشارت عزيز إلى دور النقابة في تأمين مستلزمات الإنتاج من خلال توقيع اتفاقيات مع جهات ومنظمات لتأمين الأسمدة وبأسعار مقبولة وبفعالية جيدة وتبادل المعلومات وإجراء دورات تدريبية للمهندسين الزراعيين وفرص عمل عبر تنفيذ مشاريع زراعية.

ولفتت إلى حرص النقابة على زيادة الراتب التقاعدي وذلك بزيادة واردات خزينة التقاعد من المشاريع الاستثمارية التي بدأت النقابة بتنفيذها لاسيما بإنجاز بناء بمحافظة طرطوس وبناء آخر في السويداء داعية إلى البحث عن مشاريع استثمارية زراعية.

وأكد رئيس مكتب الفلاحين الفرعي محمد الخطيب أن المؤتمرات محطات مهمة لمناقشة واقع عمل النقابة في جميع المجالات المهنية والتنظيمية وتسليط الضوء على احتياجات القطاع الزراعي والذي يعتبر من القطاعات الهامة على المستوى الوطني، مطالباً بأن يكون للمهندس الزراعي دوراً فعالاً في تطوير القطاع الزراعي لكونه يشكل أولوية في الدعم والاهتمام لدوره في عملية التنمية وإعادة عجلة دوران العملية الاقتصادية والصناعية والإنتاجية بعد تعرضه لتدمير وتخريب ممنهج من قبل التنظيمات الإرهابية لقتل الحياة في سورية.

وأفاد نائب المحافظ حسين إسحاق عن توجه لجنة المحروقات الفرعية بتخصيص الفلاحين بمادة المازوت خلال نيسان لموسم الفلاحة والحراثة للأراضي المشجرة بعد أن قامت بتأمين المادة لجميع مزارعي محصول القمح ولم يتم إهمال أي مزارع وتفضيل زراعة على أخرى ولكن القمح له خصوصية هذا الموسم.

من جانبه نوه عضو المكتب التنفيذي لقطاع الزراعة أحمد عبد بارتفاع أسعار مادة الحليب بسبب ارتفاع المواد العلفية، مؤيداً المقترح الذي طالب بأن يتم توزيع المقنن العلفي للتعاونيين فقط، أما بالنسبة لتحديد سعر الحليب فهذا يعود إلى مديرية التجارة الداخلية والمحافظة غير معنية بذلك.

وكشف مدير الزراعة أحمد ديب تضرر ١٠ بالمئة للمواقع الحراجية، مبيناً أن المديرية وضعت خطة لمدة ٤ سنوات لتعويض الضرر، لافتاً إلى توفر ٣٠ ألف غرسة مثمرة متنوعة يمثل نبع الفوار ولكن لم تتقدم الجمعيات الفلاحية للحصول على احتياجاتها رغم مطالبتها بالاجتماعات والمؤتمرات بزيادة خطة الغراس المثمرة.

ومن أبرز مطالب المهندسين الزراعيين بالقنيطرة معالجة نقص الكوادر بالقطاعين العام والخاص وضرورة استثمار أموال النقابة في تأمين المواد الأولية للإنتاج من بذار وسماد وأدوية زراعية وتعويض المساحات التي تضررت بفعل الإرهاب من الحراج والأشجار المثمرة وتحديد أسعار فلاحة الأراضي الزراعية والمبيدات الزراعية والأسمدة وارتفاع أسعارها بشكل يعيق تطوير القطاع الزراعي وعدم استفادة المتقاعدين من الضمان الصحي والإسراع بتعويض الأضرار على مربي النحل والذين فقدوا أغلب الخلايا وحتى تاريخه لم يتم إنصافهم.

ومن المطالب وضع تسعيرة لمادة الحليب ومشتقاته والتي ارتفعت بشكل انعكس سلباً على أبناء المحافظة وتحويل الدعم إلى محصول القمح وإهمال بعض المحاصيل الهامة والتي ترفد خزينة الدولة بمبالغ كبيرة وارتفاع أسعار الأدوية الوطنية مقابل الأدوية المهربة وتأمين المازوت للمزارعين لفلاحة الأرض المزروعة بالأشجار المثمرة وإلغاء الاشتراك بغرفة التجارة للمهندسين الزراعيين (سجل تجاري).

يحدث في طرطوس:

١٠٠٠م٢ من مدرسة يضمها جار لها... ومديرا التربية والمصالح العقارية: الموضوع قيد المعالجة

| طرطوس- هيثم يحيى محمد

تعكس قضية المراح استهتار بعض المعنيين تجاه الأملاك العامة وضعف المتابعة الجادة لشكاوى الناس والإعلام، حيث رفع المجمع التربوي في بانياس كتاباً إلى مديرية التربية بطرطوس في عام ٢٠١٨ بخصوص مدرسة (المراح) أشار فيه إلى وجود اعتداءات على أرضها وباحتها واقترح تحديد عقارها وتسوير باحتها ومنع التعديات عليها.

ونتيجة عدم الاستجابة واستمرار التعدي تقدم الأهالي بشكوى لـ«الوطن» طالبوا فيها بمتابعة الأمر والمساعدة في حماية المدرسة ومنع وقمع التعدي عليها، ونتيجة ذلك تم متابعة الأمر مع التربية وكان الجواب أن الموضوع قيد المتابعة والمعالجة لكن تبين أن التعدي استمر ووصلت الأمور إلى حد تم فيه أخذ العقار من البعض حيث تقدم الأهالي بشكوى جديدة بين فيها المواطن وديع محفوض باسمه وباسم أهالي قرية المراح في ريف بانياس عن النتيجة المؤلمة التي نجمت عن تقصير الجهات المعنية في معالجة التعدي على مدرسة المراح في ريف بانياس.

وقال: كما تعلمون تم عام ٢٠١٨ إرسال كتاب من إدارة مدرسة المراح ومدير التجمع التربوي لتحديد وتسوير المدرسة وبعد ثلاث سنوات وإصرارهم مع التربية ذهبت فرقة المساحة برفقة رئيس الدائرة القانونية المحامي ثائر إبراهيم إلى موقع المدرسة وقاموا بالمسح وبعد سبعة أشهر لم يقدموا (تقريراً مساحياً) بحدود المدرسة فطلبت مني دائرتا الأبنية والقانونية مرافقتهما لأي جار عقار المدرسة وعندما حضرنا إلى الدائرة العقارية راجعنا مباشرة معاون رئيس الدائرة أحمد حبيب فقام باستدعاء المساحين الذين كلفوا بالمهمة فكان ردهم لم نعد أي تقرير فانزعج وطلب منهم بسرعة إنجاز التقرير.

وأضاف: وبعد أسبوع تمت مراجعته مجدداً فقالوا له وضع العقار متعب فقلت لهم أنا عقاري مجاور للعقارين وتم تنزيل عقاري قلماً حسب المساحة وحدد العقار، فطلب معاون رئيس الدائرة إضبارة منزلي وعقاري وإضبارة العقار المجاور المعتدي على عقار المدرسة فوجد أن الأشخاص الذين قاموا بمسح المدرسة قد قاموا بعملية تصحيح أوصاف العقار المجاور وغيروا المساحة وضعوا عقار المدرسة بمساحة ألف متر مربع لهم، وهذا ما أشعل ناراً قوية وعاصفة مدوية وقد انزعج مني المساح لأنني وضعت إصبعي مع التربية على هذه الفضيحة الكبيرة والموضوع أصبح غير مقبول.

معاون رئيس الدائرة وكذلك رئيس دائرة المساحة كلاهما بالصورة والأضابير موجودة بين أيديهم وفيها كل أنواع الغش وضع عقار المدرسة للجوار ولا ندري إن كان هناك ثمناً مقبوضاً أم خطأ لذا نرجو منكم متابعة سعيكم مجدداً وإعادة الحق للتربية ومتابعة تحديد المدرسة وتسويرها.

رد التربية

مدير التربية علي شحود ورداً على هذه الشكوى قال لـ«الوطن»: إن الموضوع متابع وسيتم اتخاذ كل الإجراءات القانونية لإعادة الأمر إلى وضعه الصحيح، وعندما قلنا له أي متابعة والموضوع عندكم منذ ٢٠١٨ من دون أن تتحرك الجهة المعنية لديكم كما يجب علماً أننا عدنا واتصلنا بكم عدة مرات بعد هذا الكتاب مع رسائل على الواتس أجاب بالقول: الموضوع ليس في مديرية التربية المسألة الأساسية في الدوائر العقارية ووجهت الدائرة القانونية باتخاذ كل الإجراءات وبالسرعة القصوى خصوصاً بعد تغيير رئيس الدائرة القانونية في المديرية ورئيس الدائرة الجديد متابع جيد بخلاف سابقه.

وفي العقارية

تابعنا القضية في مديرية المصالح العقارية حيث وضعنا شكوى الأهالي أمام مديرها حسن إبراهيم وطلبنا رده عليها وبعد بضعة أيام من التدقيق مع دائرتي المساحة والسجل العقاري في المديرية أجابنا بالقول: الموضوع قيد المعالجة بدائرة المساحة وقد يعرض على القاضي العقاري في بانياس.

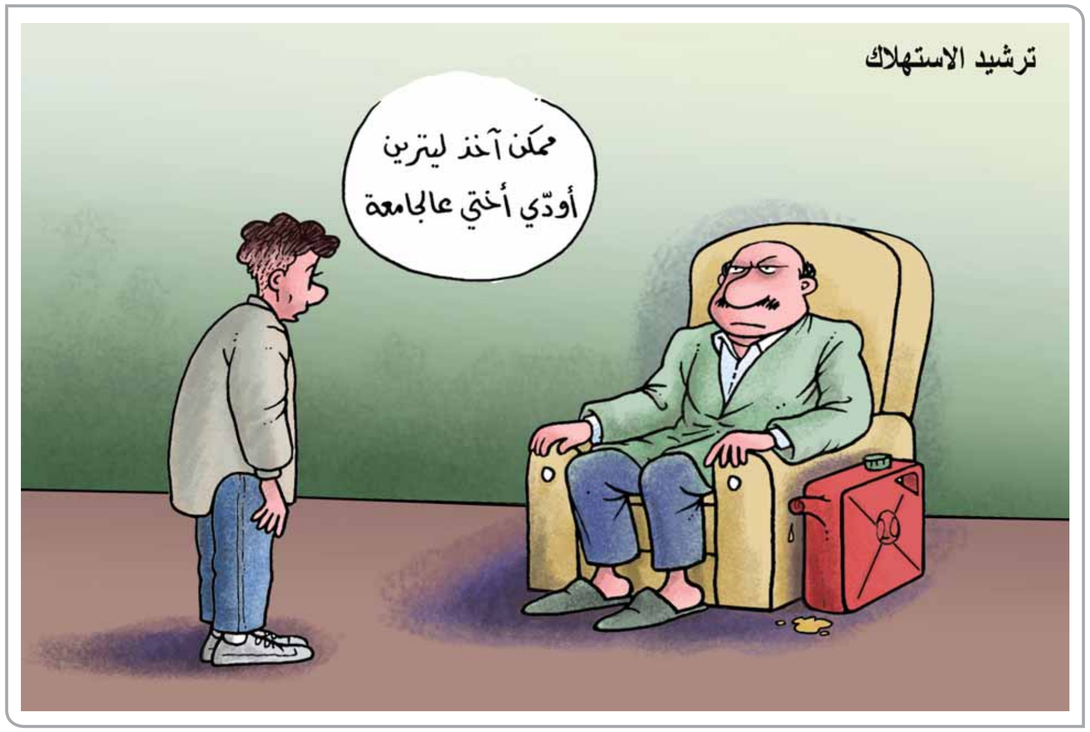

من جديد محافظة دمشق ترفع تعرفة «تكاسي الأجرة»

دباس لـ«الوطن»: على الراكب دفع ضعف التأشيرة الظاهرة على شاشة العداد إلى حين تعديله

| فادي بك الشريف

استغلال كبير يمارس من سائقي التكاسي بحق المواطنين ممن تدفعهم الحاجة والضرورة و(قلة الحيلة) للاعتماد على سيارات الأجرة العمومي للوصول إلى مقاصدهم، وذلك نتيجة الازدحامات الكبيرة على خطوط النقل من «سرافيس» وباصات من جهة وقلة عدد الوسائط العاملة على العديد من الخطوط من جهة أخرى، ليغدو المواطن في كل مرة الحلقة الأضعف في مسلسل عدم تقيد العديد من السائقين بأي قرارات أو أجور جديدة.

معاناة كبيرة مستمرة تسمعها دائماً عند ركوب أي تكسي، وذلك لتبرير تقاضي أجور وتكاليف إضافية تصل إلى ٧ أضعاف وحتى ١٠ أضعاف التعرفة الرسمية وذلك بحجج ومسببات تبرر للسائق على حد قوله عدم التقيد بالعداد وتقاضي أجرة زائدة؟!!

مواطنون أكدوا لـ«الوطن» أن أقل أجرة لركوب التاكسي لمسافة قصيرة تتطلب ١٥٠٠ ليرة سورية وأكثر من ذلك، بالتزامن مع مبررات أصحاب التاكسي بخفض كمية البنزين المعبأة من ٤٠ ليتراً إلى ٢٠ ليتراً وانتظارهم لوقت طويل للحصول على المادة، أو اضطرارهم لشراء المادة من السوق السوداء، وبعبارة سريعة يقول لك أحد أصحاب التاكسي: «خلصت أيام الـ٥٠٠»؟!!

ناهيك عن مبررات ارتفاع أجور الإصلاح وقطع الغيار بشكل كبير وقياسي خلال الأشهر القليلة الماضية، إضافة إلى أجور تبديل المرايا وأسعار المصفاة والدواليب والمحرك والبلور.

ووافق المكتب التنفيذي لمجلس محافظة دمشق في جلسته أمس على تعديل أجور نقل الركاب بسيارات الأجرة العمومي / التكاسي/ ضمن المحافظة.

وبموجب التعديل الجديد أصبحت أجرة الكيلومتر الواحد بـ٢٣٠/ ليرة والساعة الزمنية بـ٤/ آلاف ليرة وكل قفزة عداد بخمسين ليرة وفق القرار.

هذا وأصبح المبلغ الواجب على الراكب دفعه حالياً هو ضعف التأشيرة الظاهرة على شاشة العداد إلى حين تعديل العدادات من قبل فرع دمشق في الشركة العامة لأعمال الكهرباء والاتصالات /السورية للشبكات/.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين عضو المكتب التنفيذي لقطاع النقل والمواصلات في المحافظة مازن دباس أن السبب في صدور التعرفة الجديدة هو تعديل أسعار البنزين الذي حصل مؤخراً، إضافة إلى ارتفاع أسعار مستلزمات العمل وقطع الغيار.

وأضاف دباس: إن التعرفة منطقية جداً، لكن هناك سائقين لا يلتزمون بالأجور الصادرة وأي تعرفة جديدة تصدر لا تناسبهم؟!، وخاصة أنهم يتقاضون مبالغ أكثر بكثير من المواطنين، مشدداً على ضرورة الشكوى والإعلام عن أي مخالفة أو عدم التقيد بالتعرفة الصادرة على العدادات.

ولفت دباس إلى أن القرار كلف مديرية هندسة المرور والنقل طباعة اللصاقات وتوزيعها على سيارات الأجرة مقابل مبلغ /٥٠٠/ ليرة للصاقة الواحدة، مجدداً تأكيده أن قرار التعديل جاء بعد تعديل تعرفة سعر ليتر البنزين والأخذ بالحسبان ارتفاع أجور الصيانة وقطع الغيار بشكل يتناسب مع تمكين أصحاب السيارات من العمل وتأمين الخدمة للمواطنين.

ونوه دباس بالعمل على طباعة لصاقات جديدة بموجب التعرفة الصادرة، علماً أن آخر تعديل على العدادات كان خلال شهر تشرين الثاني من العام الماضي، ويصل عدد سيارات التكسي في العاصمة إلى ٣٠ ألفاً.

أجرة الكيلومتر الواحد بـ٢٣٠ ليرة والساعة الزمنية بـ٤ آلاف ليرة